تجربة التعددية الحزبية في تونس سنة ١٩٨١ ودور محمد مزالي فيها

أ.م.د. عمار فاضل حمزةرغداء عبدالامام فايز يوسف
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

الخلاصـــــــــــة

يتناول البحث دراسة تجربة التعددية الحزبية التي طبقت في تونس في تشرين الأول ١٩٨١ وتحليلها، ودور محمد مزالي فيها، في اثناء تعيينه وزيراً اول على رأس الحكومة التونسيّة في نيسان ١٩٨٠، وتطرق البحث الى الجهود التي بذلها مزالي من اجل اقامة نظام ديمقراطي تعددي، وسعيه الى جعل سياسة الانفتاح الديمقراطي شعاراً لمرحلته، إذ يسلط البحث الضوء في ظروف وعوامل التجربة ونتائجها واهم الأحزاب التي اجيزت لها المشاركة في هذه الانتخابات ، وموقفها من بعض التطورات السياسيّة التونسية، لاسيّما موضوع الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الأول ١٩٨١.

المقدمـــــــة

لم تكن التعدديّة الحزبيّة تمثل أنموذجاً معيناً من أنظمة الحكم في العالم ، بل غدت ظاهرة عالميّة بسبب التطور وزيادة الوعي السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ لدى الشعوب بعد مدة غير قليلة من تحرّر الدول من السيطرة الاستعمارية والسير باتجاه الديمقراطيّة.

وفي مجال تجارب التعدديّة الحزبيّة العربيّة برزت التجربة التونسيّة ، فمنذ سنة ١٩٥٦ تاريخ حصول تونس على استقلالها ، اصبح الحزب الحرّالدستوريّ الجديد هو الحزب الوحيد الحاكم في تونس، واصبح بورقيبة رئيس الحزب هو المسيطر على الحزب والحياة السياسيّة ، ولم يكن هناك فرق بين أجهزة الحزب

وأجهزة الدولة إلادارية ، واستمر هذا الوضع حتى سنة١٩٨١،إلىأنّ بدأت أول تجربة للانتخابات في تونس.

أنّ هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء فيالظروف التي ولدت فيها التجربة الحزبيّة واهم العوامل التي ساعدت على ظهورها ، وما هي حدود الممارسة الفعليةّ ، وما ملامح هذه التجربة ومادور محمد مزالي فيها، وما آلت إليه من نتائج.

أ-عوامل قيام تجربة التعددية الحزبية في تونس

على الرغم من أنّ الرئيس التونسيّ الحبيب بورقيبة[١] كانمنذ استقلال تونس وتولّيه السلطة في البلاد سنة ١٩٥٦يدعي باستمرار أنّه يسعى إلى بناء دولة قويّة ومستقرة هدفها الأساس تحقيق سعادة الشعب التونسيّ ورفاهيته، غير أنّهفي الوقت نفسهاكد أنّه هو صاحب القول الفصل في ذلك لكونه كما اعتقد يمتلك قدرات خارقة لايمتلكها غيره، وعلى الرغم من تأكيده علىأنّ بناء تلك الدولة تم بجهود جماعيّة ،اذ قال"**أنحصر همّنا في تكوين دولة نظيفة شغلها الشاغل العمل لمصلحة الأمّة ورفع مستواها وتلقينها كيفية التصرف في خيراتها وتنميتها مع الحث على التكاتف والمحبّة والاحترام** "[٢]،وذكر أيضاً "**وأنّ الشيء الذي أمكن أنْ نقوم به جميعاً هو خلق هذه الدولة التي أنّشأنّاها من العدم ، فهذه الدولة من صنيع الشعب ومن صميمه، وبذلك بدأنّا بتكوين دولة شعبيّة منظّمة ، وأقمنا دولة وحكومة**"[٣].

وبناء على ذلك وجد بورقيبة نفسه وهو رئيس أول حكومة تونسية منتخبة بعد الاستقلالسنة ١٩٥٦ مضطراً الأخذ بالأسلوب الديمقراطيّ أول الأمر ، لأنّه نشأ نشأة ليبراليّة ومتأثرّاً بالأسس الديمقراطيّة الغربيّة ودعا إليها مراراً وتكراراً ،غير أنّه في الوقت نفسه طمح في قرارة نفسه إلى تعزيز سلطاته الجديدة على الأسس المركزيّة ،ولاسيّماأنّهتزعّم "**حزباً كاسحاً في جماهيريته**"[٤] وهو الحزب الحر الدستوري الجديد[٥]،اذ رأى بان المرحلة الاولى من الاستقلال تبدو الحاجة ملحة لبناء دولة عصرية وتوعية الجماهير وتكوين الملاكات الفنية اكثر من الحاجة الى حريات وتعددية حزبية،لانها برأيه تفتت الوحدة الوطنية بما تولده من تضارب المصالح وصراع الطبقات بين ابناء تونس ،ما يمنع في النهاية ابناء الشعب من المشاركة في عملية البناء ، بل ذهب ابعد من ذلك عندما عد الشعب التونسي لا يمكنه من ممارسة الديمقراطية ،لانه لايملك التضج السياسي ،ومن هذه النظرة انطلق بورقيبة لحكم البلاد معتمداً على حزبه[٦]،فسعى بورقيبة شيئاً فشيئاً إلى تركيز السلطة وتجميعها بيده لوحده وجاء ذلك متزامناً مع عملية بناء المجتمع التونسيّ، وعلى أساس ذلك أقرّ قادة الحزب الحرّالدستوريّ الجديد هذا التوجّه في مؤتمرهم الذي عقد في مدينة سوسة في تشرين الأولسنة ١٩٥٨ من خلال الكلمة التي ألقاها الزعيم التونسيّ على الحاضرين في أثناء افتتاح المؤتمر بقوله:"**نحن بحاجة إلى سلطة قوية لا تنضب نحن بحاجة إلى تجسيد النظام لتوسيع التأثير ، فنحن بحاجة إلى تكثيف السلطة**"[٧].

وتجسيداً لهذه الفكرة كان الحزب الحرّالدستوريّ الجديد السلاح الأساس في يد الحبيب بورقيبة في معركة الاستيلاء على الدولة وفي تطوير أجهزتها وتوسيعها وفي إقامة النسق السياسيّ الجمهوري التونسيّ على وفق القواعد المركزيّة السياسيّة، ومنذئذ وقف بورقيبةومن حوله الحزب وأجهزة الدولة في وسط النسق السياسيّالتونسيّ.فعمل على استبعاد كل القوى التي من شأنها التنافس حول الدولة والسلطة وتأطير المجتمع، فاستمر الحزب الدستوريّ الجديد الذي اصبح اسمه الحزب الاشتراكيّالدستوريّسنة ١٩٦٤ مهيمناً على الحياة السياسيّةنظراً إلى حجم قوته واستناداً إلىالقانون[٨]، فسيطر على اجهزة الحكم وأجهزة الدولة الاداريّة لدرجة عدّجزءاً منها، إذشارك سكرتيراًعاماً للحزب في اجتماعات مجلس الوزراء ، وهذا ماكشف عن مدى هيمنة الحزب على العملية السياسيّةفي البلاد [٩].

نتيجة ذلكادى اسلوب بورقيبة إلى نتائج وخيمة على الحياة السياسيّة وعلى تطوّر الحزب الحاكم ذاته ، إذ لم يؤدي الحزب دوره الطبيعيّ في تجنيد الأنّصار وكقناة وصل بين الجماهير التونسيّة وبين القيادة العليا وكأحد قنوات المشاركة السياسيّة، بل على العكس من ذلك صار جهاز الحزب بيروقراطياً بكل مايعنيه ذلك من تضييق قنوات التعبير والمشاركة ، ومن ثم أصبح طبيعيّاً نشوء مؤسسات لمنافسة الحزب الاشتراكيالدستوريّ الحاكم،لذلك برز في البداية دور اتحاد العامالتونسيّ للشغل[١٠] وهو تنظيم نقابي عدّأحد القنوات القادرة على التعبير عن المصالح ،ليس فقط عن مصالح أعضائه العمّال بل ايضاً عن قطاع عريض من الشعب التونسيّ ذاته[١١]، حتى اصبح الاتحاد العامالتونسيّ للشغل بمثابة قوة نقابية وسياسيّة لها مكانتها الخاصة منذ قيام الدولة الجديدة سنة ١٩٥٥، ذلك أنّ مطالب الاتحاد الاقتصادية اصبحت تتخذ صفة الوطنية ومن ثم اصبحت مطالب سياسيّة ، فبدأت العلاقة بين الاتحاد والحزب تأخذ مساراً جديداً، إذ حاولت قيادة كل منهما أنْ تفرض نفسها على الساحة التونسيّة وذلك في عملية ارساء دعائم الدولة الجديدة [١٢].

غير أنّ هذا الوضع لم يستمر طويلا،إذ شهد الوضعالسياسيّ منذ بداية عقد السبعينيات ظهور مراكز جديدة للقوة السياسيّة المؤثّرة في الحياة السياسيّة للبلاد من بين صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم،كحركة الوحدة الشعبيّة وحركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين ، ثم تكونت إلىجانب هذه التيارات وبشكل مستقل عن الحزب تماماً التيارات الاسلامية[١٣].

وهكذا شهدت البلاد دلائل تؤشر على أنّ النظام السياسيّ القائم على الحزب الواحد وهيمنة بورقيبة الشخصية، لم يعد قادراً على استيعاب مجمل الافكار والتيارات السياسيّة التي افرزها المجتمعالتونسيّ لتزايد الضغوط السياسيّة، فظهرت حاجة شديدة لإفساح المجال امام حريات التعبير والتنظيم من أجل الحفاظ على استمراريّة النظام [١٤].

ب- حكومة محمد مزالي وسياسة الانفتاح الداخلي ١٩٨٠-١٩٨١

حدث بعض الانفراج النسبي في تونس لاسيّما بعد تولّي محمد مزالي[١٥] الوزارة الأولى في شباط ١٩٨٠، إثر الازمة الصحية التي ألمّت بالوزير الأول السابق الهادي نويرة [١٦]، فعد تنصيب محمد مزالي على

رأس الحكومة التونسيّة بمثابة فاتحة عهد جديد لحكومة جديدة يرأسها مفكر وسياسيّ ذو توجّه عربيّ ، الأمر الذي دلّل على حدوث بداية للانفراج في سياسة نظام الحزب الاشتراكيالدستوريّ الحاكم [١٧].

أراد محمد مزالي الظهور بصورة مختلفة عن الذين سبقوه ،وحاول طبع الحياة السياسيّة بطابع ديمقراطيّ، إذ كأنّ يرى أنّ ذلك لا يتم إلاّ بالمشاركة التي تعد شرطاً ضرورياً لبناء مجتمع جديد[١٨]، فوجد أنّ افضل الوسائل التي يفتتح فيه اعمال وزارته هو دعوته إلىالانفتاح النسبي على التيارات السياسيّة غير المتناقضة كلياً مع النظام ، وتبلورت تحركاته الأولى في هذا المجال على النحو الآتي[١٩]:

١- إعادة تشكيل الحكومة وضم عدداً من الوزراء الذين كانوا في السلطة وأبعدوا عنها بعد احتجاجهم على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الاضرابات العمالية التي حدثت سنة ١٩٧٧.

٢- الافراج عن عدد من السجناء السياسيّين وإصدار عفو سنة في كانونالثاني ١٩٨١عن ألف عضو من المنتمين إلى الاتحاد التونسيّ السنة للشغلممن اتهموا بالتورط بأحداث ١٩٧٨[٢٠].

٣- إبداء بعض مظاهر التسامح السياسيّ ازاء الحرّكات الحزبيّة المعارضة ،إذ سمح في تموز ١٩٨٠لحركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين بأصدار صحيفتين أسبوعيتين ، كما أصدر عفواً عن كل أعضاء ما سمّي بحركة الوحدة الشعبيّة.

أراد محمد مزالي من هذا كله أنْ يستعيض عن الحرية والانفتاح الاقتصادي التي اتخذهسلفه الوزير الأولالهادي نويرة بالديمقراطيّة السياسيّة ، فالشعب التونسيّ كأنّ بحاجة إلى خطاب سياسيّ مقنع يساهم فيه[٢١]، في أثناء إلقائه لخطابه في الأول من أيار ١٩٨٠ عبر مزالي عن البعد الانفتاحيوإرادة الحكومة في التعبير والانفتاح على مختلف التيارات الأخرى وتطبيق نوع من الديمقراطية[٢٢]، مع التأكيد على تعزيز مكانة الدولة وتجنيبها العزلة مع القوى المعارضة من خلال تأكيده على أنّ الاجماع هو "**رهن قدرتنا على جلب القوى الحيّة في البلاد نحو مراكز اتخاذالقرارات وعلى مواجهة النزعات الهامشية ، وخيبات الامل، وعلينا الابقاء على الجسور مفتوحة بيننا وبين مختلف الاتجاهات الفكرية وتجديد فرص اللقاء وتكثيف الحوار**[٢٣]، إذ اتبع مزالي سياسة حذرة تأخذ بنظر الاعتبار الالتزام باستيراتيجية الحزب الحاكم وعلى أساس الولاء المطلق لرئيس الحزب من جهة، وعدم تجاهل التيارات والقوى السياسيّة المعارضة داخل النظام من جهة أخرى[٢٤].

بدأ مزالي عقد سلسة من الاجتماعات مع أعضاء الديوانالسياسيّ ومع قدامى الشخصيات في أحزاب معارضة للنظام البورقيبي، وقد أحدثت هذه التحركات نوعاً من الانفراج في المناخ السياسيّ[٢٥]، فكانت نتيجة هذه الاجتماعات الاتفاق على عقد مؤتمر استثنائي للحزب الاشتراكي الدستوريّ يومي ١٠ و١١ نيسأنّ ١٩٨١ في العاصمة تونس[٢٦].

شكلت لهذا الغرض مجموعة من عشرة أشخاص وأغلبها شخصيات تركت العمل وعارضت النهج البورقيبي[٢٧]،لمناقشة امكانية تحقيق مشروع الإصلاح الديمقراطيّ وكيفيّة الانتقال من مجرد وعود إلى قرار سياسيّ فعليّ[٢٨]،عقدت هذه المجموعة اجتماعات دورية واجتمعت كل يوم اثنين اسبوعياً بالتناوب

في بيت احد اعضاء هذه المجموعة،وكان الاجتماع يدور بشأن الاعداد للمؤتمر ومناقشة الترتيبات المادية لإقرار التعددية [٢٩]،وعقدت أخر جلسة في يوم الاربعاء الموافق ٨ نيسان ١٩٨١ وحصل فيها الاجماع على مبدأ إرساء الديمقراطية ، بقي بعد ذلك أنّجاز مشروع الخطاب الذي كان مقرراً أنْ يلقيه بورقيبة في افتتاح المؤتمر[٣٠]، وكلف بإعدادهمدير ديوانه السابق الشاذلي القليبي[٣١].

عندما اعدّ الخطاب لم يواجه اي اعتراض لدى المجموعة ، إلاّأنّه لم ترد فيه أي فقرة تؤكد على إلتزام واضح بالتعدديّة مما حدا بالأعضاءإلى الاتفاق على وجوب ورود فقرة في الخطاب تؤكد على التعدديّة الحزبيّة ويكون نصاً مقبولاً ، لهذا طلب الباجي قائد السبسي [٣٢]من محمد مزالي تحرير النص، فقام محمد مزالي بتحرير فقرة موجزة ومعبرة حظيت بموافقة الجميع إذ كتب "**إنّ درجة النضج التي بلغها الشعب التونسيّ وطموحات الشباب ، وتوجه اهتمامنا إلىإشراك كل التونسيّين والتونسيّات في جميع مراحل صنع القرار بغض النظر عن ارائهم سواء كانوا داخل الحزب ام خارجه تدعونا إلىأنْ نعلن أنّنا لا نرى مانعا في أنْ ترى النور تشكيلات وطنية أخرىسياسيّة أو اجتماعية، شريطة أنّ تتعهد بحماية المصالح العليا للوطن والامتثال للشرعيةّالدستوريّة ، والحفاظ على مكاسب الأمة ونبذ العنف والتعصب وألاّ تكون خاضعة أيديولوجياً او مادياً لأيةّجهة اجنبيّة**"[٣٣]، فحظي هذا النص بموافقة أعضاء المجموعة جميعاًواتفق على تكليف محمد مزالي بإبلاغ بورقيبة بهذا الموضوع [٣٤].

هناك اختلاف في مدى صحة هذه الرواية بين محمد مزالي والطاهر بلخوجة وزير الاعلام في حكومة مزالي واحد المشاركين في الاجتماع[٣٥]، إذ ذكر مزالي أنّه هو الذي أعد الفقرة و أملاها على الشاذلي القليبي ،وهو الذي اقنع بورقيبة بها فوافق عليها من تردد[٣٦]، في حين ذكر الطاهر بلخوجة أنّ مزالي كان متخوفاً من المنافسةالسياسيّةوأعلمهمأنّه لا يمكن اكراه بورقيبة على شي فاقترح قيام القليبي بمخاطبة بورقيبة مسبقاً واخذ رأيه فلم توافق المجموعة على ذلك، فقاموا بتحرير النص او الفقرة وتكوين وفد لإحاطة بورقيبة علماً بها ، نتيجة لذلك اضطر مزالي إلى عرض النص على بورقيبة فتتبناه الأخير[٣٧].

غير أنّ الباجي القائد السبسي اكّد أنّ محمد مزالي هو الذي حرّر الفقرة وهو الذي اقترح أنْ تذهب المجموعة بأكملها إلى بورقيبة لتقدم له المشروع وتدافع عنه ، واتفقوا على توليهما هذه المهمة وبالنهاية تقرر ذهاب شخص واحد لبورقيبة وعرض المشروع عليه فوقع الاختيار على الباجي قائد السبسي، وفي ٩ نيسان اتصل به مزالي وقال له أنّه فكر ملياً بالموضوع ورأى أنّ عليه هو اي مزالي تقديم المشروع لبورقيبة ، فوافقه على ذلك على أنّ يتحمل هو المسؤولية، فأتصل به لاحقاً ليعلمه أنّ بورقيبه ابدى تأييده التام للمقترح[٣٨]،كما ذكر المنجي الكعلي[٣٩] مدير الحزب الاشتراكي الدستوري ايضاً أنّ محمد مزالي هو الذي تكفل بتحرير النص ، وهذا الفصل هو حصيلة مجهود جماعي وقع اقتراحه على الشاذلي القليبي الذي طلب عرضه على بورقيبة وهو مافعله مزالي[٤٠].

ومما تقدم يتضح ان مزالي هو الذي حرر النص ونال موافقة المجموعة عليه، واراد عرضه على بورقيبة ليتبنى هو المشروع وهذا ماحصل وفق الشهادات اعلاه.

عقد الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الحادي عشر يوم ١٠ نيسان ١٩٨١ وأهم ما جاء فيه هو إعلان بورقيبة عن التعدديّة الحزبيّة قائلاً"**أنّ درجة النضج التي بلغها الشعب التونسيّ ، وما يعيشه اليوم الشباب من مطامح ، وما نتصوره من فائدة في تشريك جميع التونسيّين في اتخاذ القرارات مهما اختلفت آراؤهم سواء داخل الحزب وخارجه يدعونا إلى التصريح بأنّنا لا نرى مانعا من ظهور ، منظمات وطنيّة سياسيّة واجتماعيّة** "[٤١]. وجاء هذا التصريح متوافقاً مع ما اقترحه محمد مزالي ووافق عليه جميع اعضاء المجموعة العشرة.

عدت هذه الخطوة من اولىالانجازات المهمة التي حاول مزالي جاهداً تحقيقها فعندما اعتلى بورقيبة المنصة ليلقي الخطاب ، لم يكن مزالي ولا غيره يعرف ما إذا سيقرأ بورقيبة الفقرة المتعلقة بتعدد الأحزاب او لا ، فلما قرأها انفجرت القاعة بالتصفيق فتنفس مزالي الصعداء وكان اكثر المصفقين فرحاً وحماسة[٤٢]. وذلك أنّ بورقيبة لم يكن متحمساً كثيراً لهذا القرار،الا أنّه وافق عليه لادراكه أنّ البلاد تغيرت، وأنّ هناك قوى جديدة برزت على الساحة ،ولابد من التغير والتجديد داخل هياكل الحزب وخارجه حتى لا تسقط البلاد في دوامة العنف والفوضى مرة أخرى[٤٣] .

حدد المؤتمر تأريخ الانتخابات التشريعية في الأول من تشرين الثاني ١٩٨١[٤٤]، بعد ذلك جرت مناقشة الاعداد السياسيّللانتخابات داخل اجتماع وزاري بحضور بورقيبة ومحمد مزالي حول آلية السماح للأحزاب للمشاركة في الانتخابات ، وتركز النقاش اساساً بشأن رفض بورقيبة منح تأشيرة حزب سياسيّلأحمد المستيري[٤٥]أو أي من رفاقه بدخول البرلمان[٤٦] ، ذلك أنّ بورقيبة رأى أنّ كل القوى السياسيّةاختلفت معه في الأساس ماعدا مجموعة الديمقراطيّين الاشتراكيّين اختلفت معه في الشكل فقط، فهي لم تكن معارضة للفكر البورقيبي بقدر ما كانت تعبر عن توجه جديد داخل الحزب الاشتراكي الجديد، وان بورقيبة عدّ الامر تنافساً يمكن ان يؤدي الى تداول السلطة، لذلك سعت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من أجل ايجاد موقع قدم لها داخل نظام الحكم يعيد لها امجاد مطلع السبعينيات ، وأنّ رغبتها في العودة إلى مظلة النظام عكستها جريدة (الرأي) الناطقة باسمهم،اذ حرصت على أنّ لاتتعدى معارضتها حدوداً معينة، وأنّ بورقيبة نفسه لمس هذه الرغبة عندما استقبل احمد المستيري سنة ١٩٧٧ بعد أنّقطاع دام ست سنوات بينهما، اذ وافق على استقبال المستيري طالباً تدخله للسماح لجريدة (الراي) بالصدور، فكان جواب بورقيبة سلبياً في البداية، غير أنّ المستيري قدم مرافعة لبورقيبة عن اهداف جريدته التي لن تتعرض لنظام قط، وإنّما ستعمل على النقد البناء الذي يخدم الوضع القائم وعلى هذا الأساس وافق بورقيبة مقابل وعد المستيري بعد تجاوز الحدود التي رسمها له بورقيبة [٤٧]، وعند احتدام النقاش بين المجتمعين بشأن مشاركة المستيري، اقترح وزير الداخلية ادريس قيقة أنّه لا يقع الاعتراف بالأحزاب رسمياً ،الا للأحزاب التي تحصل على ٥%[٤٨] من اصوات الناخبين، وفض الاجتماع على وضع شروط تتم

على اساسها المشاركة في الانتخابات[٤٩]، فمنحت رخص وقتية سمحت لمختلف التنظيمات والتشكيلات بالتقدم للانتخابات على أساس الاعتراف بعد التصويت بالتنظيمات الحاصلة على نسبة ٥% من الأصوات[٥٠].

تحددت الشروط التي على أساسها يتم تشكيل الأحزابالسياسيّة وهي [٥١]:

١- ان تحصل على مالايقلعن ٥% من الأصوات.

٢- نبذ العنف والتعصب الدينيّ.

٣- عدم التبعيّة الفكريةّ والماديةّ لجهات خارجيةّ .

واضاف محمد مزالي شرطاً رابعاً وهو ضرورة قبول الشرعية البورقيبية [٥٢].

تحرك مزالي في اتجاه اجراء حوار مع بعض الأحزاب المعارضة من أجل اقناعهم بالمشاركة بالانتخاباتلإعطاء العملية نوع من الديمقراطية والنزاهة،فبدأت الاتصالات بأحمد المستيري ألامين العام لحزب الديمقراطيّين الاشتراكيّينالذي ذكر أنّ الاتصالات والمفاوضات قد توالت عليه من جانب محمد مزالي والمنجي الكعلي والطاهر بلخوجة ، لإقناعه بالمشاركة لا سيّما بعد أنّ لاحظوافي موقف حزبه نوعاً من التردد والحذر من الخوض الانتخابات بسبب المناخ السائد في البلاد أنّذاك،إذأنّ الظرف السياسيّ لم يكن مواتياً لحرية التعبير تماماً، فعلى الرغم من سياسة الانفتاح التي استهل بها محمد مزالي حكمه ، لم يتخلص النظام بعد من رواسب احداث ٢٦كانونالثاني١٩٧٨ومخلفاتها،فضلا عن ذلك هو فقدان الحزب لقدر ادنى من التنظيم ووسائل النشاط العلني من الامكانيات المادية اللازمة للقيام بالحملة ألانتخابية،غير أنّه على الرغم من ذلك وافق على دخول الانتخابات بعدد من الشخصيات أملاً في الحصول على نسبة ٥% ودخول مجلس النواب[٥٣]،وقام محمد مزالي ايضاً بفتح حوارات مع التيارات والتنظيمات التونسيّة المختلفة على قاعدة الشروط المعلنة[٥٤].

اتصل مزالي ايضا بمحمد بالحاج عمر زعيم حركة الوحدة الشعبية المنشق عن احمد بن صالح، اذ ذكر محمد بالحاج عمر ان محمد مزالي كلمه وطلب مقابلته لمناقشته حول المشاركة في الانتخابات[٥٥].

عمل الحزب الاشتراكي الدستوريّ من جانبه على احداث جبهة وطنية لخوض الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني ١٩٨١ مكونه من ممثلين عن الاتحاد العامالتونسيّ للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد النسائي التونسيّ ، واتحاد الفلاحين وشخصيات مستقلة[٥٦]، وبذلك حصلت حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين ، وحزب الوحدة الشعبيّة ، والحزب الشيوعيّ على حق الاشتراك في الانتخابات بعد منحهم موافقة مؤقتة[٥٧].

ان السماح لهذه الاحزاب للمشاركة في الانتخابات لانها لم تكن متناقضة كلياً مع مبادئ الحزب الاشتراكي الدستوريّ، فهم أمنوا بالقيم والمعايير التي تبناها الحزب الحاكم غير أنّهم اختلفوا عنه في عملية التطبيق، وفي اسلوب العمل فهم يؤمنون بعلمنة المجتمع وتكوين مجتمع صناعي متطور وهم بذلك شأنّهم شأنّ بورقيبة في اضطلاعه بإنشاء مجتمع عصري حديث، غير أنّهم طالبوا بمبدأ انتقالية المجتمع المدني

بمعنى الارتكاز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص والتباين المستقل للمصالح[٥٨]،والسبب الاخرأنّالمعارضة الحقيقية للنظام البورقيبي تأتي من غير هؤلاء كلهم ، ذلك أنّ خوف حزب الدستور يأتي من نقيض الحزب الايديولوجي والفكري ، فلا الحزب الشيوعيّ ولا الديمقراطيّين الاشتراكيّين يملكون الافكار المناقضة للحزب[٥٩].

هذا يعني أنّالأحزاب المشاركة في الانتخابات لا تمثل سوى فئة محدودة من المعارضةإذأنّ الاعتراف لم يشمل الحرّكات الأكثر امتداداً في الاوساط الشعبيّة والنخب الفكرية والسياسيّة ، فحرمت الفئات اليسارية خارج الحزب الشيوعيّ من التعبير عن نفسها، وهو الحال ذاته بالنسبة إلىحركة التجمع القومي العربي التي مثلت التيار العروبي بمكوناته المختلفة، وحركة الوحدة الشعبيّة الموالية لأحمد بن صالح ،فضلاً عن حركة الاتجاه الاسلامي كممثل عن التيار الاسلامي[٦٠] ، ذلك أنّ هذه الأحزاباختافت اختلافاً جذرياً عن النظام بقدر ما تختلف عنه المعارضة التقليدية، لا سيّما التيار الاسلامي بفعل انطلاقه من التأكيد بشكل جذري لمفهوم الثقافة والهوية إذرأواأنّه لا يمكن مجابهة مشكلات المجتمع بالتجرد من التراث الحضاريّ والدينيّ والثقافيّ[٦١]، فكان في ذلك الوقت من التيارات المعارضة التي تمتعت برصيد شعبي نافس فيه الحزب الاشتراكي الدستوريّ[٦٢]، لذلك عملت الحكومة على ازالة هذا الخصم الذي قد شكل خطراً انتخابياً عليه، فأوقف في ١٨ تموز ١٩٨١ ستين قيادياً اسلامياً من حركة الاتجاه الاسلامي وفي مقدمتهم راشد الغنوشي [٦٣]، وقدموا بسرعة للمحاكمة، وأكدت اوساط المعارضة أنّ محاكمة قادة الاتجاه الاسلامي كانت هشة وغير مقنعة والهدف منها ابعادهم عن خوض الانتخابات[٦٤].

جـ – الأحزاب التي تم منحها الموافقة القانونية

لابد هنا من إعطاء نبذة عن الأحزاب التي تم منحها الموافقة القانونيةّ المؤقتة لخوض الانتخابات وهي:

١–حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين

هي حركة دستورية المنشأ أي وليدة الصراع والأنقسام داخل الحزب الدستوريّ الحاكم ، تعود جذورها إلى منتصف ألسبعينياتمن القرن المنصرم ،لاسيّما الى مؤتمر الحزب في المنستير سنة ١٩٧٤، الذي شهد مطالبة بعض الأعضاء بضرورة احترام الحرّيات الفردية والعامة ، ووجوب تمكين التيارات السياسيّة في البلاد من حرية التعبير ومن أبرز رموزها(أحمد المستيري)الذي شغل وزارة الداخلية في زمن بورقيبة في حكومة الهادي نويرة، وقد أدى ذلك الانقسامإلىانشقاق مجموعة من الدستوريين ، وبعثهم للتيار الليبرالي الذي جعل من جريدة الرأي منبراً له ، وقد افضى هذا العمل إلى بروز تيار اطلق على نفسه اسم التيار الديمقراطي الاشتراكي[٦٥] ، الذي سرعان ماتحول إلى حركة سياسيّة أعلن عن تأسيها يوم ١٠ حزيران ١٩٧٨ [٦٦].

اصدرت الحركة صحيفتين أسبوعيَّتين لهما دور في شرح سياسة الحرّكة، إذ صدرت الصحيفة الأولى باللغة العربية وسميت بـ"الرأي" ورأس تحريرها (محمد مواعدة) الذي كان من المثقفين البارزين في

الساحة السياسيّةالتونسيّة، وصدرت الأخرى باللغة الفرنسيّة باسم الديمقراطيّة "démocratie"، وعلى الرغم من هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسيّة، وبما أنّ التعددية الحزبية لم تكن هي السمة الاساسية لنظام الحكم،فأن تزايد الضغوط من لدن التيارات والأحزابالسياسيّة المختلفة على النظام جعلته انتهاج سياسة قائمة على إفساح المجال للمشاركة السياسيّة وبصورة أوسع، مما دعا الحرّكة إلى التقدم بطلب رسميّ للحصول على الشرعية والاعتراف بها كحزب سياسيّ يمتلك الشرعية، لكن السلطات امتنعت عن ذلك وبررت ذلك بأنّ الدستور لا يخول لها سلطة منح تصريح بأنّشاء حزب سياسيّ معترف به [٦٧].

غيرأنّ حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين دخلت الانتخاباتالبرلمانية التي جرت في مطلع تشرين الثأنّي ١٩٨١ مع عدد من قوى المعارضة، وعلى الرغم من أنّالحرّكة خاضت الانتخابات بـ(١١٦) مرشحاً توزعوا على ١٩ دائرة وحصلت على نسبة٣,٢% وهي أعلى نسبة بين المعارضة، غيرأنّه لم يتم الاعتراف بها كحزب شرعيّ، لأنّ الحكومة اشترطت حصول أي حزب على نسبة ٥% لكي يتم الاعتراف به، ولم تنل التأشيرة القانونيةإلاسنة ١٩٨٣[٦٨].

٢- حركة الوحدة الشعبيّة

تأسست هذه الحركة ذات المنشأ الدستوري سنة ١٩٧٣ تحت اسم حركة الوحدة الشعبية على يد مجموعة من الشباب وبعض القياديين الذين كانوا اصلا في صلب تنظيمات الحزب الاشتراكي الدستوري ، اذ ادى طرد احمد بن صالح[٦٩]،صاحب تجربة التعاضد[٧٠]التي عرفتها تونس في ستينيات القرن العشرين ، واحالته الى المحكمة ،وهربه الى فرنسا سنة ١٩٧٣ الى اعلانه هناك عن تكوين تيار ضم انصاره عرف فيما بعد بحركة الوحدة الشعبية ،واصدر جريدة في باريس بأسم (الوحدة الشعبية) [٧١].

ضمت الحركة تكنوقراطيّين وأساتذة جامعات، فضلا عن أعضاء سابقين في الحزب الاشتراكي الدستوريّ ، وأعلنت في السنة ١٩٧٥ تكوين فرع لها داخل تونس ،محددة انتماءهاالسياسيّ بأنّها "**حركة الوحدة الشعبيّة حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق اهداف تتجاوب مع الجماهير الشعبيّةالتونسيّة ومع الشباب التونسيّ ، والغرض من ذلك تحقيق نهضة حضارية ، وتصفية الاستعمار في مجتمعنا ، وضمأنّ استقلالنا وكرامتنا الوطنية ، وإرساء الاسس الهيكلية الاقتصادية والثقافية وما يرتبط بالمؤسسات لإقامة مجتمع اشتراكيّ طبقاً لما يقتضيه تدرج ديمقراطي نحو الاشتراكية**"[٧٢].

شهدت الحرّكة انقساما في بداية الثمانينياتإلى مجموعتين ، مجموعة بقيادة احمد بن صالح عرفت بمجموعة الخارج ،بقيت تعمل خارج نطاق الشرعية القانونية ومجموعة بقيادة محمد بالحاج عمر عرفت بجماعة الداخل، الذي أنّتهج سياسة قائمة على الاعتراف بشرعية النظام البورقيبي، كما قام سنة ١٩٨١ بتقديم طلب للاعتراف بالحرّكة كحزب سياسيّ شرعي يعمل على الساحة السياسيّةالتونسيّة،الا أنّه تم رفض الطلب السلطات التونسيّة[٧٣].

منحت موافقة مؤقتة للمشاركة في الانتخاباتالبرلمانية التي جرت سنة ١٩٨١ ، وحصلت على نسبة ٠,٨% من أصوات الناخبين، إذأنّ هذه النسبة لم تؤهلها للحصول على الشرعيّة القانونية للاعتراف بها كحزب سياسيّ،وقد حصلت الحرّكة على حق العمل القانوني وبشكل رسمي وشرعي في تشرين الثاني ١٩٨٣ عندما رأت الحكومة التونسيّة أنّ هذا الحزب لا يشكل أي خطورة على النظام السياسيّ البورقيبي(٧٤).

٣- الحزب الشيوعيّالتونسيّ

نشأ الحزب الشيوعيّالتونسيّ في مطلع العشرينات من القرن العشرين، بوصفه فرعاً من فروع الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ، وعلى الرغم من القرار الذي اتخذه بعض ناشطيه بتونسة الحزب في المؤتمر الذي عقدوه في ٢١-٢٢ايار ١٩٣٩ ،اذغير فيه اسم الحزب إلى الحزب الشيوعيّالتونسيّ، وانتخاب علي جراد اميناً عاما له، فإنه لم يستطع التمايز والانفصال عن الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ ، وهو ماشار اليه في هذا المجال تصريح الأمينالعام للحزب في حزيران ١٩٤٤الذي جاء فيه " **أنّ المعركة التي نخوضها يجب أنّ تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهتلرية ، عدو الإنسانية وسيحدد مصير تونس بهذه المعركة حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة اخوية فتسير إلى الأمام نحو مزيد من الحرّية والعيش الكريم**"(٧٥).

بُنيت سياسة الحزب الشيوعيّالتونسيّ طوال مدة الاستعمار الفرنسي على فكرة الاتحاد بين فرنسا ومستعمراتها ، ومن ثم ضرورة ربط مستقبل الشعب التونسيّ بالشعب الفرنسي،ولم يستطع الحزب الشيوعيّالتونسيّ تحقيق أهدافه بسبب عدم ثقة الشعب بطروحاته ومعاداة الحزب الدستوريّ له، إذ لم تكن نظرة الشيوعيّين التونسيّين لقضية التحرر الوطني نابعة من تحسسهم لواقع الاضطهاد الذي مارسه المستعمرون والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عانت منه تونس، بل كان حرصهم يقوم على إنهاء الصراع بين الشعب العربي في تونس والفرنسيين المستعمرين(٧٦).

عملالشيوعيّون في تونس بشكل علنيعلى حينكانتالأحزاب الأخرى القادرة على منافستهم مقيدة من جانب السلطات الفرنسيةّ، كما أنّ قيادة الحرّكة الشيوعيّة في تونس ظلت في أيدي مثقفين ينحدرون من الشرائح البرجوازية الصغيرة للمدن الكبرى، أمّا قاعدتها فتتشكل خاصة من صغار الموظّفين ومن بعض الفئات العماليةّ(٧٧).

تغيرت مواقف الحزب ابانمرحلةالاستقلال بما ينسجم والخط العام الذي رسمته الحكومة التونسيّة ، فشارك في الانتخابات التي افرزت مجلساً تأسيسياً قام بإعلان دستور١٩٥٩(٧٨)، فرأت الحكومة أنّ الحزب لا يشكل أي خطر عليها وسمحت له أنّ يعمل بشكل علني، وأن تكون له صحفه الخاصة به، إذكان يصدر صحيفتين إحداهما باللغة العربية واسمها (الطليعة) والأخرى بالفرنسية واسمها منبر التقدم"progressdePlatform"، الا أنّسنة ١٩٦٢ شكلت منعطفا خطيراً للحزب لاسيما بعد أنّ اتهم

بالتخطيط للمحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس بورقيبة[٧٩]،اذرأى بورقيبة أنْ الحزب الشيوعيّ قد ساهم في (المؤامرة) بفعل لغة النقد واللهجة الشديدة التي اعتمدها في كتاباته،لاسيّما في عدد من المقالات التي تحدثت عن قصور التجربة البورقيبية وخرافة الاشتراكية الدستوريّة وبناء النظام لفائدة الأقلية ،ما جعل الحكومة تعمل على منع نشاط الحزب، واغلقت مقراته وعطلت صحفه ومع ذلك ظل الحزب يعمل سرياً وفق برنامج محدد[٨٠].

وبعد اعلان مزالي عن برنامجه الديمقراطي أجرى اتصالات مع محمد حرمل امين الحزب الشيوعي العام للمشاركة في الانتخابات، فاستأنف الحزب الشيوعي نشاطه العلني في الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة ١٩٨١ بقيادة محمد حرمل زعيم الحزب، اذ شارك في الانتخابات بـ ٤٢ مرشحاً على ٦ دوائر وحصوله على ٠,٧% من أصوات الناخبين ، وعلى الرغم من عدم حصول الحزب على النسبة المطلوبة التي حددتها الحكومة للاعتراف بأي حزب وهي ٥% غير انه اعترفت بوجوده القانوني كحزب قائم بعيداً عن شرط النسبة المفروضة[٨١].

د-انتخابات ١٩٨١ ونتائجها(فشل التجربة والعودة لنظام الحزب الواحد)

اعلنت الحكومة التونسيةأنّالدعاية للانتخابات سيبدأ قبل ثلاثة اسابيع من يوم اجراء الانتخابات فقط، وأنّ الدولة ستمنح لكل المتنافسين سواء كانوا من الحزبام من اصحاب الانتماءاتسياسيّة ألاخرى فرصة الدعاية التقليدية عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون[٨٢]، واتفق على أنّ تقع الحملة الانتخابية في نطاق الديمقراطية مع بقاء السلطة على الحياد ، وأنّ لا يشوش الحزب على المعارضة ولا هي تشوش عليه ، لتكون حملة انتخابية نظيفة لا يستطيع أحد أنْ ينسبها لنفسه وكان ذلك بقرار من بورقيبة[٨٣] .

انطلقت الحملة الانتخابيةّ بصفة رسميةّ من ١٠ تشرين الأولإلى ٢٨ من الشهر نفسه، ووزعت حصص التحدث إلى الإذاعة والتلفزيون بصورة متساوية وعن طريق القرعة، وكذلك بالنسبة لاماكن تعليق القائمات والدعاية ،تم كل شيء في كنف القانون والشفافية[٨٤]، فبدأ المرشحون من كل الجبهات بالتنافس بطرح برامجهم، وأخذت الاجتماعات تشهد اقبالاً كبيراً ،وسادت الصحف المعارضة المقالات لنقل الاحداث والتطورات[٨٥] ، غير أنّه على الرغم من ذلك بدأت تظهر بعض المحاولات من الحزب الاشتراكي الدستوري[٨٦] ،منها الضغط على القائمة المنافسة له في العاصمة وهي قائمة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة رئيسها احمد المستيري ،لابطال قائمتهم غير انها تغلبت على كل المحاولات وثبتت قائمتها، لاسيما وان احمد المستيري خاض حملة انتخابية دعائية ناجحة،ونجح في الظهور بمظهر رجل الدولة القادر على ان يكون بديلاً ناجحاً ، واستطاع ان يستعمل لغة سهلة شبيه بأسلوب بورقيبة، كل ذلك اثار رد فعل سلبي لدى بورقيبة[٨٧]، فضلاً عن ذلك ضم حزب المستيري مرشحين ذوي سمعة طيبة ، فخشي الدستوريون وبعض المقربين من بورقيبة من احتمال فشل قائمة الحزب فعملوا على تأجيج عداء بورقيبة للمستيري الذي برز كأفضل ممثل [٨٨].

شهدت تونس في الأول من تشرين الثاني ١٩٨١ أول تجربة انتخابات منذ الاستقلال وبعد انتهاءالانتخابات اعلن عن النتائج الرسمية في اليوم التالي، وجاءت نتائج الانتخابات مخيبة لأمال المعارضة، اذ فشلت في الفوز بأي مقعد داخل مجلس النواب[٨٩]، وبفوز الحزب الاشتراكي الدستوريّ فوزاً ساحقاً، إذ اعلن أنّ الجبهة الوطنية حصلت على ٦٤,٦% في حين حصلت حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين ٣,٢%، وحركة الوحدة الشعبيّة ٠,٨% ، وحصل الحزب الشيوعيّالتونسيّ على ٠,٧%[٩٠]. والرغم من أنّ احمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين خاض الانتخابات ب ١١٦ مرشحاً توزعوا على ١٩ دائرة انتخابية، وأنّ محمد حرمل زعيم الحزب الشيوعيّالتونسيّ خاض الانتخابات ب٤٢ مرشحاً على ٦ دوائر، وحركة الوحدة الشعبيّة قدمت ٥٩ مرشحاً في ٩ دوائر انتخابية[٩١].

وبفوز الجبهة الوطنية استطاعت الحصول على جميع مقاعد مجلس النواب والبالغ عددهم ١٣٦ مقعداً، وفي النهاية لم تنجح أي من التجمعات السياسيّة الأخرى من الفوز بالنسبة المقررة ومن ثم لم تنل أي منهما الشرعية القانونية للحصول على التأشيرة للعمل الحزبي[٩٢].

اعلنت وزارة الداخلية بعد ذلك أنّ جميع القوائم التي واجهت الجبهة الوطنية لم تحصل مجتمعة على نسبة ٣,٥% من الاصوات[٩٣].

تصاعدت الاصوات واتهمت الحكومة بالتدخل بالانتخابات، وادانت الأحزاب المعارضة بشدة نتائج الانتخابات واتهمتها بالتزوير وردت بعنف، إذ عقد احمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين ندوة صحفية في ٩ تشرين الثاني ١٩٨١ اتهم فيها وزير الداخلية بالتزوير قائلاً:"**أني اتهم وزير الداخلية والولاة والمعتمدين بتزوير نتائج التصويت ، وأنّ النتائج المعلن عنها لا تطابق ما اختاره الشعب ، لقد وقعت الاستهانةبالقانون**"[٩٤] .

اتجه المعارضون إلى مجلس النواب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨١ يوم افتتاح دورته وقدموا طلباً للطعن بالانتخابات فرفض قبول طعن المعارضة، وصرح الوزير الأول محمد مزالي قائلاً :" **من الناحية الحسابية لا يستحق أي مرشح من المعارضة أنّ ينتخب ولا يستطيع احد الادعاء بأنه حصل على ما يكفي من الاصوات ليكون منتخباً**"[٩٥] .

بعد ذلك اجتمع الديوانالسياسيّ اثر الانتخابات لاستفسار من وزير الداخلية ادريس قيقة عن حقيقة نتائج الانتخابات واستجوبه كل من الطاهر بلخوجة ومنصور معلى ، غير أنّ وزير الداخلية امتنع عن أي تعليق واكتفى بقوله " **نحن في نظام رئاسي وقد قدمت تقريري إلى رئيس الدولة**"[٩٦].

عدت انتخابات تشرين الثاني ١٩٨١اول انتخابات تعددية منذ انتخاباتسنة ١٩٥٩علق عليها الشعب التونسي امالا عريضة ، فهي جاءت في مرحلة كان شعارها الانفتاح السياسي والاصلاح واعلان التعددية الحزبية، وعّد فشلها في ارساء الديمقراطية مؤشراً على فشل سياسة الانفتاح التي وعد بها مزالي ،فسبب ذلكشعوراًعاماًبالإحباط والخيبة ،واعترف بهذا التزييف عدد من المسؤولين الذين عايشوا تلك الاحداث وجاء اعترافهم بعد خروجهم من الحكم [٩٧]، فمن المفارقات ان محمد مزالي نفسه قضى على هذه التجربة

من خلال اعترافه بالتزوير بعد خروجه من الحكم، رغم تأكيد محمد مزالي وادريس قيقة وقتها بأن الانتخابات تمت في كنف الديمقراطية وفي ظل حياد الادارة النزيهة وحمايتها ،غير ان الاثنين بعد ان غادروا الحكم اعترفا في سياق التهم المتبادلة بينهما بأن نتائج انتخابات ١٩٨١ كانت مزورة نزولا عند رغبة بورقيبة[٩٨].

اذن جرت الانتخابات في صورة لم يكن يريدها مزالي لتجربته فعلقت بحكومته تهمة التزوير[٩٩] .

ولتوضيح عملية التزوير لابد لنا من ذكر الشهادات على ذلك، منهاأنّ بورقيبة استدعى وزير داخليته ادريس قيقة قبل ليلة من يوم الانتخابات وطلب منه أنّ تكون الصناديق كلها مليئة بالدستوريين إذ ذكر ادريس قيقة :"**أنّ بورقيبة امره بتزييف الانتخابات قائلاً له سي ادريس يجب الا تصدق أنّ الشعب التونسيّ ناضج للديمقراطية**"[١٠٠].وان بورقيبة اعطى قبل يوم قبل يوم من الانتخابات التشريعية التي انتظمت في اول تشرين الثاني ١٩٨١ تعليماته إلى وزير الداخلية من دون علم محمد مزالي بألا يمكّن أي عنصر من عناصر المعارضة من النجاح، وأنّ يبقى البرلمان خالصاً للعناصر الدستوريّة دون غيرهم[١٠١]، واشارت الشهادات ايضاً أنّ ادريس قيقة قام بزيارة لمحمد مزالي في المنستير مسقط راس الأخير،الذي تواجد فيهالترويج حملته الانتخابيةبوصفه رئيس قائمة الحزب الحاكم في مدينة المنستير، واعلم ادريس قيقة الوزير الأول بقرار بورقيبة بالحيلولة دون نجاح أي قائمة معارضة مهما كانت[١٠٢]، اما مزالي فأنّه ذكر أنّ ادريس قيقة جاءه إلى مدينة المنستير على عجل ليطلب منه اجراء محادثة على انفراد،اذ تظاهر ادريس بالأسف لأنّه عاجز عن احترام القانون في عملية التصويت ، كما تقرر ذلك في الديوانالسياسيّوأنّ بورقيبة أمره بإنجاح كل قوائم الحزب الاشتراكي الدستوريّ قائلاً "**أنّا اعرف أنّ الشعب التونسيّورائي**"[١٠٣].

طلب بورقيبة تغيير نتائج الانتخابات بعد ان أبلغه وزير الداخلية بتصويت عدد كبير من الناخبين لصالح قائمات حزب الديمقراطيّين الاشتراكيّين مما ادى إلى تقدمها بشكل كبير في العاصمة تونس[١٠٤].

هناك من يتهم وسيلة بنت عمار زوجة بورقيبةبأن لها الدور الكبير في افشال تجربةالانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨١،وأنّها هي من دفعت ادريس قيقة وزير الداخلية الى اخبار بورقيبة بتقدم قائمة الديمقراطيّين الاشتراكيّين لأنّ الوضع الجديد جلب لها(الحيرة) ،فهي خشيت تهميشها بسبب التقارب الحاصل بين محمد مزالي واحمد المستيري وأنّ تراجع الحزب الاشتراكي الدستوريّ في مجلس النواب لا يتوافق مع توجهها ، لذلك عملت على توحيد جهودها مع ادريس قيقة لإيقاف هذا التقدّم، وقد شوهدت في صباح يوم الانتخابات مع والي تونس مهذب الرويسي في قصر الحكومة [١٠٥]، وهذا ما ذكره مزالي ،اذأنّ وسيلة دعت قبل تشرين الثاني ١٩٨١ عدداً من المسؤولين في الحكومة لتحذيرهم من الافراط في التسيب وأفهمتهمأنّ ذلك يغضب بورقيبة[١٠٦] ، واستعانت بوالي تونس مهذب الرويسي لمساعدتها في ذلك فضلاً عن بقية الولاة في المدن الأخرى فما كان من الولاة الا أنّ قاموا بتنفيذ تعليمات وزارة الداخلية بحذافيرها[١٠٧]، وبعد الانتخابات لما سأل اعضاء الحكومة ادريس قيقة عن عدد النقاط التي حصلت

عليها احزاب المعارضة ، لم يتردد في اجابتهم بقوله بأنّه لم يكن سوى منفذ وينبغي أنّ تطلب النتائج من القصر[١٠٨].

ذكر المنجي الكعلي مدير الحزب الاشتراكي الدستوريّأنّ العبرة التي تم استخلاصها من الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨١ هو أنّ غالبية المسؤولين بمن فيهم الوزير الأول محمد مزالي كانوا على حسن نية، ويودون أنّ تجري الانتخابات في جو ديمقراطي وتفتح وحواراً وشفافية مطلقة غير أنّه وقع التزوير في اخر المطاف لأنّ هناك من لا يريد لها النجاح [١٠٩] .

قام بورقيبة بإسقاط وزارة مزالي في اول عمل لها ولم يسمح له بأنْ يحقق هذا الحلم الذي أنتظره الشعب التونسيّ منذ سنة ١٩٥٩ فكأنّ على مزالي أنْ يدرك أنّ ما يقوله بورقيبة غير ما يفعله وعليه أنّ يسايره بأفعاله لا بأقواله ، غير أنّ ذلك لم يمنعه من مداراة بورقيبة وإقناعه بالسماح لحركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين وحزب الوحدة الشعبيّة بالتواجد على الساحة السياسيّة فتم منحها تأشيرة قانونية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٨٣ كأحزاب رسمية فضلاً عن رفع الحظر عن الحزب الشيوعيّالتونسيّ الذي تم إيقافه سنة ١٩٦٣، مع الثقة الكاملة بأنّ مفتاح الاختيارات الاساسية ما زالت بيد بورقيبة وأنّ مزالي لا يستطع أنّ يغير حتى لو اراد التغيير[١١٠].

يظهر مما تقدم تداعيات الديمقراطية التي ارادها مزالي أنّ تتحقق في تونس ،اذ حاول وضع الخطوة الأولى لها وأنّ تكون هذه الخطوة مفتاح للتغيير في تونس غير أنّه اصطدم بعراقيل كثيرة اهمها الرغبات الشخصية لسياسيين الكبار في الدولة. لان الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة قد دفعت الى الرضوخ الى التزوير،ورفض كافة انواع المشاركة في الحكم ،وعلى الرغم من اصرار محمد مزالي في البداية على المضي قدماً في أنّ تكون حكومته مختلفة عن سابقتها، الا أنّنا نرى أنّه لم يفعل شيئاً ولم يتخذ موقفاً جاداً وصلباً ازاء عملية التزوير، واستمر في الحكم مع علمه بقضية التزوير،إذ كان عليه الدفاع بشدة عن المشروع الذي تبناه وإنجاحه حتى لو كلفه ذلكإقالته من الوزارة.

الخاتمـــــــــة

افادت الدراسة أنّ عملية التعددية الحزبية فى تونس، منذ سريانالانتخابات التشريعية سنة ١٩٨١، انطلقت من محاولة الرئيس بورقيبة لتجاوز اخفاق نظام الحزب الواحد فى تحقيق متطلبات التنمية من جانب، وعجزه عن استيعاب القوى المنافسة على الساحة السياسيّة او الحد من فاعليتها من جانبآخر.

وتشير تجربة التعددية الحزبية في تونس سنة ١٩٨١إلى افتقاد التوازن الذى يحول دون استئثار إحدى القوى بالسلطة، ويعنى ذلك أنّ سيطرة قوة واحدة على السلطة وتهميش غيرها تعد أبرز الدلائل التى عكستها الانتخابات فى ذلك السنةومن ثم كأنّ حسم نتائج الانتخابات قبل بدايتها نتاجا طبيعيا لذلك.

لذا فإنّ تجربة التعددية الحزبية في تونس اقتصرت على منح مجال محدود من حريات التنظيم والتعبير من دون السماح لها بتجاوز الشروط التي حددها بورقيبة في عملية تشكيل الأحزابالسياسيّة .
جاءت نتائج الانتخابات فى تونس متفقة مع طبيعة النظام ومنسجمة مع ما سبقها من مقدمات،إذ يتضح الدور المحورى للحبيب بورقيبة وقدرته على الامساك بخيوط اللعبة السياسيّة بالكامل. فقد جاءت نتائج الانتخاباتالتونسيّة مسايرة لهيمنة الحزب الحاكم على الساحة السياسيّة، ولغة مرشحيه الواثقة من النجاح والواقع أنّ ردود فعل الأحزابالتونسيّة على نتائج الانتخابات، قد أنّصبت على مستويين أولهما خاص بإجراءات العملية نفسها. وثانيهما يتعلق بمستقبل المعارضة والحياة السياسيّة. فبالنسبة للمستوى الأول، نجد أنّ بعض الأحزاب، قد عبرت على عدم رضائها عن النتائج، أما للمستوى الثانى: فقد كثر الحديث عن أهمية نتائج الانتخابات، وقدرتها على ترسيخ معاني التعددية وكسر الحاجز بين المعارضة والبرلمان. لذلك ظل دور الأحزاب وتيارات المعارضة وتأثيرها ضعيفاً ازاء النظام السياسيّالتونسيّ، وبقيت قيادة الرئيس بورقيبةالدستوريّة مسيطرة ومهيمنة بصفة مطلقة على الحزب ومؤسسات الدولة ورفض أي تعدد فكري أو سياسيّ حقيقي أو شكلي طيلة حكمه إلسنة ١٩٨٧.

Abstract

The research deals with the study and analysis of the multiparty system experience applied in Tunisia on October 1981 following the appointment of Mohammed Mzali as the Prime Minister at the head of the Tunisian government in April 1980, who made the democratic openness policy the slogan of his stage. The research then sheds the light on the conditions and factors of experience in addition to its results and the most important parties approved to participate in the elections, and their positions in some of the Tunisian political developments, especially the subject matter of legislative elections that took place in October 1981.

هوامـــش البحث

[1]-الحبيب بورقيبة(١٩٠٣-٢٠٠٠)، ولد في تونس في مدينة المنستير في منطقة الساحل في الثالث من آب ١٩٠٣، اكمل الثأنّوية في مدرسة الصادقية في تونس، وبعد إكماله دراسته الثانوية ،وحصوله على منحة المدرسة الصادقية وبدعم من شقيقه الأكبر محمد بورقيبة سافر إلى باريس سنة ١٩٢٤ وعمره (٢١) سنة. وقد درس في كلية القانون وكذلك في المدرسة الحرّة للعلوم السياسيّة بباريس وبعدما حصل على الاجازة في الحقوق وظفر بشهادة مدرسة العلوم السياسيّة أنّخرط في سلك المحامين في تونس العاصمة سنة ١٩٢٧ بعد عودته من فرنسا ، وكان بورقيبة ميالاً للاهتمام بالشؤون السياسيّة العامة، أنّخرط في الحزب الحرّ الدستوريّ سنة ١٩٢٠،ومنذ سنة ١٩٢٨ اخذ يكتب في الصحيفتين التونسيّتين اللواء التونسيّ وصوت التونسيّ،وفي سنة ١٩٣٢ اصدر جريدة العمل التونسيّ،برز خلال احداث ٨اب ١٩٣٣،ومن ذلك الوقت مسك بورقيبة زمام المقاومة التونسيّة ضد السيطرة الفرنسية،إلى أنّ استطاع الحصول على استقلال تونس سنة ١٩٥٦ وفق سياسته المعروفة ب(سياسة المراحل)، تولى الحكم في تونس سنة ١٩٥٧ بعد اعلانه الحكم الجمهوري وبقي في الحكم إلى سنة ١٩٨٧، بعد أنّ تم عزله من قبل زين العابدين بن علي،توفي في مسقط راسه في المنستير سنة٢٠٠٠ . للمزيد ينظرالحبيب بورقيبة،تونس في افريقيا، مطبعة العمل ،تونس ،١٩٧٣؛ هيفاء محمد احمد، حياة الرئيس التونسيّ الحبيب بورقيبة في كلمات، مجلة اوراق افريقية ، السنة الثانية، العدد٣٣، نيسأنّ ٢٠٠٠.

[2]- طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسيّ التونسيّ ١٩٨٩،١٩٥٦،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيّة ، تموز١٩٩٢،ص٢١.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- أسعد عبد الرحمن:الأنماء السياسيّ في التجربتين الناصرية والبورقيبية،لبنان،دار المثلث للتصميم والطباعة والنشر، ١٩٨١،ص٥٦.

[5]-يعد هذا الحزب امتداداً للحزب الحرّ الدستوريّ القديم، الذي أنّحصر نشاطه على المطالبة بالإصلاح وأنّجاز الدستور حتى سنة ١٩٣٣،الذي شهد بداية الخلاف في صفوف الدستوريّين،إذ برز عدد من الشخصيات المناضلة المعروفة بمواقفهم الراديكالية امثال محمود الماطري والبحري قيقة ومحمد بورقيبة والحبيب بورقيبة،وطالبوا بالتخلي عن الوسائل القديمة لتحقيق مطالب الشعب، فعقدوا مؤتمراً في نهج الجبل في ايار ١٩٣٣،وأعلنوا عن برنامج السير بالشعب نحو التحرير ما زاد حالة الانشقاق والتأزم فقامت المجموعة المنشقة بعقد مؤتمر استثنائي في مدينة قصر هلال بالساحل التونسيّ يوم ٢إذار ١٩٣٤وتشكيل ديوان سياسيّ وحل اللجنة القديمة وتأسيس الحزب الدستوريّ الجديد سنة ١٩٣٤، وهو لايختلف عن الحزب الدستوريّ القديم من حيث نظامه الداخلي وأيديولوجيته العامة،ولكن الاختلاف كان التباين في طريقة الحصول على الاستقلال. للمزيد ينظر إلى علي البلهوان،تونس الثائرة،المطبعة العالمية،القاهرة، ١٩٥٤،ص٤٥.

[6]-حسن زغير حزيم ،الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٣٣-١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الآداب ،٢٠٠٣،ص٥٧.

[7]- شفيق عبد الرزاق السامرائي، الأحزاب السياسيّة في العالم العربي ، مجلة المنار، السنة ٦، العدد ٦٧، تموز ١٩٩٠، ص٨٧.

[8]- امحمد مالكي ، الدولة في المغرب (الارث التاريخي وأنماط المشاركة السياسيّة)،المطبعة الوطنية ، مراكش، ٢٠٠١، ص٢٣٣ .

[9]-حسن ابو طالب، تجربة التعددية السياسيّة في تونس ، مجلة المنار، السنة ٥، العدد ٥٣، نيسان ١٩٨٩،ص٤٤ .

[10] – المصدر نفسه.

(١١) – ظهرت الحرّكة النقابية في تونس لاول مرة سنة ١٩٢٤على يد مؤسسها محمد علي الحامي غير أنّ السلطات الفرنسية قامت بنفيه ١٩٢٠ واوقفت المنظمة عن العمل، وعادت تونس إلى العمل النقابي مرة ثأنّية سنة ١٩٣٢ واغلقت أيضا" سنة ١٩٣٨ اثر حوادث القمع والإرهاب في البلاد حينذاك ، عادت من جديد سنة ، وأسس اتحاد للنقابات في صفاقس أعقبه ببضعة أشهر أنّشاء اتحاد الشمال، وتم ادماجها في كتلة واحدة هي الاتحاد السنة التونسيّ للشغل في ٢٠ كانونالثاني ١٩٤٦ في خلال المؤتمر الذي عقد بالمدرسة الخلدونية، وأنتخب فرحات حشاد كاتبا عاماً والشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيسا لها ، وقبل تأسيس الاتحاد كان العمال التونسيّون يخضعون لتنظيمات نقابية فرنسية ، اذ كانت لها غاياتها الخاصة ولا تسعى إلا لتحقيقها، غير أنّ للتونسيون أهدافهم وغاياتهم التي تختلف بطبيعتها عن أهداف النقابات الفرنسية فظهر هذا الاتحاد لتحقيق تلك الغاية .ينظر لؤي بحري ، تطور الحرّكة الوطنية التونسيّة منذ الحماية حتى الاستقلال ، مرجعة عبد الجيد العلوجي ، شركة دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٥ ،، ص٩٢–٩٣ .

(١٢) – طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسيّ التونسيّ ١٩٥٦–١٩٨٩،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسيّة ، تموز١٩٩٢، ص١٨١ .

(١٣) – المصدر نفسه.

(١٤)–حسن ابو طالب، تجربة التعددية السياسيّة في تونس ، المصدر السابق، ص٤٨ .

(١٥) – محمد مزالي(١٩٢٥–٢٠١٠): الوزير الأول في تونس للمدة ١٩٨٠– ١٩٨٦،ولد محمد مزالي في مدينة المنستير سنة ١٩٢٥، بدأ دراسته في الكتاتيب بعدها دخل المدرسة القرأنّية وبعد بقائه سنتين ادخله والده المدرسة الفرنكوعربية ، بعد أنّهاء دراسته فيها ادخل المدرسة الصادقية ، تخرج منها في حزيران سنة ١٩٤٧ ثم سافر إلى باريس لاكمال دراسته الجامعية فدخل كلية الاداب وحصل على الليسانس في الفلسفة من جامعة السوربون وتخرج منها سنة ١٩٥٠، مارس التدريس ابتداء من السنة ١٩٥١ وحتى السنة ١٩٥٦ إذ عمل أستإذا في المدرسة الصادقية والجامعة الزيتونية وأستاذا في المدرسة الخلدونية، في سنة ١٩٥٦ أصبح مديرا لديوان وزير التربية والتعليم حتى السنة ١٩٥٨ وفي ١٩٥٨ عين مديرا للشباب والرياضة وحتى تشرين الثأنّي سنة ١٩٦٤ عين مديرا للإذاعة والتلفزيون وأسس التلفزيون التونسيّ، وظل في منصبه حتى مارس سنة ١٩٦٨، وفي إذار سنة سنة ١٩٦٨ عين وزيرا للدفاع في تونس وظل في منصبه هذا حتى تشرين الأول سنة ١٩٦٩ إذ عين وزيرا للشباب والرياضة والتربية وكانت هذه هي الولاية الأولى لوزارة التربية التي تولاها ثلاث مرات، عين وزيرا للصحة في تونس ابتداء من إذار سنة ١٩٧٣ إلى حزيران سنة ١٩٧٦ ، كلف في ٢٣ نيسان سنة ١٩٨٠ برئاسة الحكومة التونسيّة وظل رئيسا لوزراء تونس إلى الثامن من تموز سنة ١٩٨٦ إذ أقيل من منصبه ثم مورست عليه بعض الضغوط التي اضطرته للفرار هاربا من تونس عبر الصحراء الجزائرية في ٣ ايلول سنة ١٩٨٦ وعاش منذ ذلك الوقت لاجئا سياسيّا ومنفيا في أوروبا، عاد إلى تونس سنة ٢٠٠٢ بعد أنّ اسقطت عنه اتهم ،وبقي فيها حتى وفاته سنة ٢٠١٠.ينظر محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة ، ط١ ، دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٧ .

(١٦)– الهادي نويرة (١٩١١–١٩٩٣): ولد الهادي نويرة يوم ٦ أفريل ١٩١١ بمدينةالمنستير، وأنّهى دراسته الثانوية في المعهد الثانوي بسوسة، وفي آخر السنة الدراسي (تشرين الأول ١٩٣٢) أحرز على الجزء الأول من الباكالوريا ،في سنة ١٩٣٣ شارك في تأسيس الشعبة الدستوريّةبالمنستيرباشراف عضو اللجنة التنفيذية الحبيب بورقيبة. سافر إلى باريس لاكمال دراسته الجامعية وحصل على شهادة في الحقوق ، وفي العطلة الصيفية عاد وحده إلىالمنستيروألقى في احدى الليالي مسامرة حضرها فيمن حضرها المراقب المدني الفرنسي بمدينة سوسة. وعاملالمنستير، أثارت حفيظة الأول فغادر الاجتماع غاضبا، الأمر الذي جعل الهادي نويرة يهرب قبل أنّتهاء العطلة إلىفرنسابطرائق ملتوية، ولم يعد إلىتونسالا سنة ١٩٣٧ بعد أنّ اكمل تعليمه ، واصبح عضواً ناشطاً في الحزب ،وفي باريس أنّضم إلى جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا وتأسيس

لجنة الدفاع عن الحرّيات بتونس وشغل منصب امانتها العامة بعد عودته إلى تونس تعرض للاعتقال نظراً لنشاطه السياسيّ واودع السجن وتنقل في السجون المختلفة بين تونس وفرنسا إلى أنّ اطلق سراحه سنة ١٩٤٣ . الا أنّ نفي مجدداً إلى ايطاليا وقد ساهمت فترات سجنه في تقريبه من بورقيبة ٠ وتعرض للاعتقال مرة أخرى بعد رفضه المشاركة في حكومة صلاح الدين البكوش ونفى إلى الجنوب التونسيّ وبعد ذلك اطلق سراحه واصبح في اب ١٩٥٤ وزيراً للتجارة في حكومة الطاهر بن عمار ، ثم وزيراً للمالية في حكومة الحبيب بورقيبة الذي كلفه بإنشاء البنك المركزي التونسيّ واصبح المحافظ له منذ تأسيسه ١٩٥٨ إلى ١٩٧٠ عندما عين كوزيرا اول والذي شغل منصبه لمدة عشر سنوات وفي سنة ١٩٨٠ اصيب بجلطة دماغية اقعدته عن العمل توفي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٣ . للمزيد ينظر إلى محمد لطفي الشايبي، الهادي نويرة، ١٩١١– ١٩٩٣ المعهد الاعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية ، تونس، ٢٠٠٥ .

(١٧) – طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسيّ التونسيّ ١٩٥٦–١٩٨٩، ص١٥٥ .

(١٨)– الصافي سعيد،الحبيب بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٢٦٣.

(١٩)–حسن ابو طالب،المصدر السابق،ص٤٨ .

(٢٠)– تعود اسباب التوتر بين الحكومة والاتحاد السنة التونسيّ للشغل إلى ١٧ ايلول ١٩٧٧ووصل الامر إلى حد تهديد الهادي نويرة الوزير الأول التونسيّ بطرد الحبيب عاشور امين سنة الاتحاد السنة التونسيّ للشغل من رئاسة الاتحاد ، وتلويح الحبيب عاشور بألانفصال عن الحزب، وكانت الازمة هذه المرة هي الأولى من نوعها التي اكتسبت مظهراً سياسيّاً جماهيرياً لأنّها دارت على مرأى ومسمع من الناس ، توافق ذلك مع انتهاج الهادي نويرة سياسة اقتصادية اعتمدت على تقليص دور الدولة في جميع المؤسسات ، فأصدر مايسمى بـ (ميثاق تقدم في سبيل الافضل) لرسم حقوق وواجبات بين الطبقات الاجتماعية في تونس على سبيل التكافل ، غير أنّ هذا المشروع لم يحقق مايأمله من طموحات بسبب التضخم العالمي ، وسوء الرقابة على السلع، فأدى ذلك إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعمال مما حدا ببورقيبة إلى التدخل برفع الاجور واقرار مبدأ سلم الاجور المتحرك مع الاسعار ، غير أنّ الاسعار استمرت في الارتفاع،فضلا عن اختفاء السلع الاساسية مما اصاب العمال بأضرار كبيرة، و مع مطلع سنة ١٩٧٨ أنتشر خبر استقالة الحبيب عاشور من الديوأنّ السياسيّ واللجنة المركزية قاطعاً الطريق على الحزب فصله منه ،وفاتحاً الطريق للمواجهة الحادة بين الحكومة والاتحاد السنة التونسيّ للشغل والذي كأنّ يطالب بالاستقلالية ، وفي يوم كانون الثاني اصدر المجلس الوطني للاتحاد قرارات تنم من حيث اللهجة والمحتوى على تصعيد للموقف سياسيّاً واقتصادياً واجتماعياً، من خلال مهاجمتها سياسة الحكومة، نحو تدعيم الطبقة الرأسمالية بجميع الوسائل على حساب المصلحة الوطنية ، فضلا عن التنديد بتفاقم الفوارق الاجتماعية وتركز الثروة بين الاقلية وحرمان العمال من حقوقهم ، نتيجة ذلك تمت مهاجمة مكاتب الاتحاد ، واعتقال النقابيين ، مما دفع الاتحاد إلى تنظيم اضراب سنة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨،وهنا تحركت الحكومة والجيش ضد العمال، وتم اطلاق النار ما ادى إلى مقتل وجرح ٣٥٠ على حد قول إذاعة تونس، كما احتلت القوات الامنية والمسلحة مكاتب نقابات ومنازل القياديين،وتم اعتقال الكثير منهم وكان منهم الحبيب عاشور.للمزيد ينظر جهاد عودة، الازمة السياسيّة والنظام التونسيّ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٥٢، نيسان ١٩٧٨، ص١٥٦؛ نجيب بن مرعي ، احداث ١٩٧٨، دار محمد علي للنشر ، تونس ،٢٠١١، ص١٢.

(٢١)–سالم الحداد ، الحرّكة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية (الاتحاد السنة التونسيّ للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام) ، ج٢، جريدة الشعب، تونس،٢٠١١، ص٢٠٠.

(٢٢)– مجلة الشرق الاوسط ،(لندن) العدد ٥٨٨، ٣١ ايار ١٩٨٠.

(٢٣)– مجلة النهار العربي(الدولي) ، العدد ١٦٢، ٩ حزيران١٩٨٠.

[٢٤] – طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسيّ التونسيّ ١٩٥٦–١٩٨٩، ص١٥٥ .

[٢٥]–حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص٤٨.

[٢٦]– صحيفة ألأنباء(الكويت) العدد ٣٦٣، كانون الثاني .

[٢٧]–محمد مزالي، المنجي الكعلي، بشير زرق العيون، منصور معلى، صلاح الدين بالي، الصادق بن جمعة، ادريس قيقة ، القائد الباجي السبسي، المازري شقير، الطاهر بلخوجة. ينظر إلى الطاهر بلخوجة ، المصدر السابق، ص٣٠٠؛ محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة،ص٤١٤ .

[٢٨]– الباجي قائد السبسي، الحبيب بورقيبة المهم وألاهم، ترجمة محمد معالي ، دار الجنوب للنشر، تونس ٢٠١١،ص٢٠٥ .

[٢٩]– المنجي الكعلي ، في خدمة الجمهورية بقيادة بورقيبة، دار سراس للنشر ، تونس ٢٠١٣، ص١٤٢.

[٣٠]– الباجي السبسي، المصدر نفسه،ص٢٠٦ .

[٣١]–الشإذلي القليبي: ولد سنة ١٩٢٥ بمدينة تونس ، تلقى تعليمه الثانوي بالمدرسة الصادقية ثم التحق بباريس ليواصل دراساته العليا في الاداب والفلسفة بجامعة الصربون ، وحصل على الاجازة في اللغة والآداب العربية سنة ١٩٤٧، باشر التدريس بالمعاهد الثانوية وكلف بالقاء دروس في معهد الدراسات العليا ،وفي سنة ١٩٥٧ تفرغ للتدريس الجامعي ، عين مديرا سنةا للإذاعة والتلفزة الوطنية في ايار ١٩٥٨ ،في سنة ١٩٦١ اسندت اليه مهمة أنّشاء وزارة الشؤون الثقافية وبقي مشرفا عليها حتى ١٩٧٠ بالاضافة إلى اضطلاعه مرتين في تلك المدة بمسؤولية الاعلام .أنتخب عضوا باللجنة المركزية للحزب في تونس ١٩٦٤ وجدد أنّتخابه في كل مؤتمر ، ثم عضوا للديوأنّ السياسيّ للحزب الحرّ الدستوريّ التونسيّ منذ تموز ١٩٦٨ حتى سبتمبر ١٩٧٩. اسندت اليه وزارة الثقافة من جديد في ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ ، وفي ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨، كما شغل من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦ منصب مدير ديوأنّ رئيس الجمهورية ،وشغل منصب وزير الإعلام من ايلول ١٩٧٨ إلى ٢٨ حزيران ١٩٧٩ حيث أنّتخب أمينا عاما لجامعة الدول العربية ، له مؤلفات مختلفة في الادب والثقافة والسياسيّة منها (العرب أمام قضية فلسطين) و(من قضايا الدين والعصر)، وبقي الشإذلي القليبي بعد انتخابه اميناً عاما لجامعة الدول العربية قريباً من بورقيبة الذي كأنّ يكن له الاحترام ويثق به ، فكان يحرر له كل خطبة ولا ينفك بأسداء النصيحة له. ينظر عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة،ج٣،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،١٩٩٣،ص٤٢٧؛ محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة ، ص٤١٣.

[٣٢]–الباجي قائد السبسي : ولد في تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ في سيدي بوسعيد إحدى ضواحي العاصمة تونس،نشأ الباجي قايد السبسي في كنف عائلة قريبة من البايات الحسينيين اكمل دراسته الابتدائية فيها، بعد ذلك التحق بالثانوية الصادقية في العاصمة تونس، وبعد حصوله على الباكالوريا سافر إلى باريس لاكمال دراسته في المحاماة في كلية الحقوق وتخرج منها سنة١٩٥٠،ناضل في الحزب الحرّ الدستوريّ الجديد منذ شبابه، تولى عدة مناصب مهمة في الدولة التونسيّة بين ١٩٦٣ و ١٩٩١، عين سنة ١٩٦٣ على رأس إدارة الأمن الوطني بعد إقالة إدريس قيقة على خلفية المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في كانون الأول ١٩٦٢، وعين سنة ١٩٦٥ وزيرا للداخلية بعد وفاة الطيب المهيري، وقد سأنّد من منصبه التجربة التعاضدية التي قادها الوزير أحمد بن صالح، تولى وزارة الدفاع في تشرين الثاني ١٩٦٩ وبقي في منصبه لغاية حزيران ١٩٧٠ ليعين سفيرا لدى باريس،جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوريّ الحاكم سنة ١٩٧١ على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسيّ قبل أنّ ينسحب منه سنة ١٩٧٤ لينضم سنة ١٩٧٨ لحركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين بزعامة أحمد المستيري،عاد إلى الحكومة في ٣ كانون الأول ١٩٨٠ كوزير معتمد لدى الوزير الأول محمد مزالي ، وفي ١٥ نيسان ١٩٨١ عين وزيرا للخارجية . ينظر الباجي قائد السبسي، المصدر السابق.

(٣٣)– المصدر نفسه، ص٢٠٦ .

(٣٤)–المصدر نفسه.

(٣٥)–الطاهر بلخوجة: ولد سنة ١٩٣١ في مدينة المهدية قرب الساحل التونسيّ وبعد أنّ اكمل دراسته الابتدائية والثانوية التحق بمعهد الزراعة في تونس وتخرج منه مهندساً زراعياً سنة ١٩٥٦، وبعد ذلك أنّتخب اميناً عاماً لاتحاد طلبة تونس للمدة ١٩٥٧–١٩٥٩ وفي سنة ١٩٥٩ اصبح مدير ديوان وزير الخارجية وتدرج بالمناصب الادارية إلى أنّ اصبح وزيراً للشباب والرياضة سنة ١٩٧١ ثم وزيراً للداخلية سنة ١٩٧٣ وظل حتى كأنّون الأول سنة ١٩٧٧،حين اقيل على اثر احداث كانون الثاني ١٩٧٨ ، عين وزيرا للاعلام في حكومة مزالي للمدة من ١٩٨١–١٩٨٣ . ينظر الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة(سيرة زعيم) ، الدار الثقافية للنشر، مصر، ١٩٩٩.

(٣٦)– محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة ،ص٤١٥ .

(٣٧)–االمصدر نفسه.

(٣٨)–الباجي قائد السبسي ، المصدر السابق، ص٢٠٧ .

(٣٩)– المنجي الكعلي: ولد١٩٣٠ في مدينة قصر هلال في لاية المنستير، ، اكمل دراسته الابتدائية فيها ، بعد ذلك التحق بالمعهد الصادقي لاكمال تعلمه الثانوي في العاصمة ،وبعد تخرجه منها اكمل تعلمه الجامعي بكلية الحقوق بباريس ، تولي مناصب ادارية عديدة إلى أنّ تولى وزارة الصحة ١٩٧٦ ، وفي سنة ١٩٨٠ تولي منصب مدير الحزب الحاكم في حكومة مزالي من سنة١٩٨٠إلى سنة ١٩٨٤ ، وقد بقي يحمل صفة الممثل الشخصي للبورقيبة إلى سنة ١٩٨٦مع احتفاظه بصفة عضو في الحكومة . ينظر إلى المنجي الكعلي ، المصدر السابق.

(٤٠)–المصدر نفسه، ص١٤٣.

(٤١)– مجلة الدستور،(لندن) العدد ٢٢٤، ٨ إذار ١٩٨٢ ؛ مجلة العربي،(باريس)، العدد ٦٧، ٧ كانون الأول ١٩٨٣ .

(٤٢)– الحوادث،(لندن) ، العدد١٣٣٠، ٣٠ نيسان ١٩٨٢ .

(٤٣)–مجلة الدستور،(لندن)، العدد ٣٨١، ٢٤ حزيران ١٩٨٥ .

(٤٤)–عمر الشإذلي، بورقيبة كما عرفته، تعريب علي حمرون واخرون، ط١، دار سمباكت(simpact) للطباعة ، تونس، ٢٠١٣، ص٢٨٠ .

(٤٥)–احمد المستيري : ولد في ٢٥تموز سنة ١٩٢٥، في مدينة المرسي، من عائلة ثرية من كبار الملاكين العقاريين ، وتعود بجذورها إلى مدينة المنستير ،دخل المدرسة الفرنكو عربية، بعدها التحق بمعهد كارنو ١٩٣٦ ، بعدها سافر إلى باريس لاكمال دراسته في كلية الحقوق ، وتخرج منها في سنة ١٩٤٨، أنّتمى منذ مطلع شبابه في سنة ١٩٤٢ إلى الشعبة الدستوريّة بالمرسى صحبة الطيب المهيري ،وعند عودته إلى تونس التحق بالحزب الدستوريّ الجديد واصبح من اطاراته الحزبية، اختارة الحبيب بورقيبة وزيراً للعدل في اول حكومة تونسية بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦، وفي سنة ١٩٥٨ اصبح وزيراً للمالية، وبقي في منصبه إلى سنة ١٩٦٠ بعدها عين سفيراً في موسكو وبعدها القاهرة ثم الجزائر ،وفي سنة ١٩٦٦ اصبح وزيراً للدفاع، أنّتقد بشدة التجربة الاشتراكية لبورقيبة التي جاء بها احمد صالح فقدم استقالته من الوزارة،وكان ينتقده علانية ،وقد تعرض للإقالة اكثر من مرة من بورقيبة لاصطدامه مع بورقيبة.بعد ذلك قاد حركة الديمقراطيّين الاشتراكيّين المعارضة.ينظر احمد المستيري، شهادة للتاريخ (ذكريات وتأملات ١٩٤٠–١٩٩٩، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠١١.

(٤٦)– المنجي الكعلي، المصدر السابق، ص١٤٦ .

(٤٧)– مجلة الكفاح العربي،(بيروت)، العدد ٩٢–٧٧٥، ١٧ إذار ١٩٨١ .

[٤٨]– تساوي في تونس مئة الف صوت لكل مليونيين من الناخبين واستخدم هذا الاسلوب حتى ترتكز الأحزاب على اسس تمثيلية صحيحة . ينظر حوار مع الطاهر بلخوجة اجرته صحيفة النهار العربي والدولي(باريس)، العدد ٢٣٦، ٩ كانون الأول ١٩٨١ .

[٤٩]– المنجي الكعلي، المصدر السابق، ص١٤٦ .

[٥٠]–محمد الهاشمي عباس، بورقيبة ونويرة(ذكريات ومذكرات) ، ج٢–٤، ط٥، ميديا كوم للنشر، تونس، ٢٠١٠، ص٤٦٨.

[٥١]–حسن ابو طالب ، المصدر السابق، ص٤٩ .

[٥٢]–اعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،تونس ٢٠٠١،ص٦٧..

[٥٣]– احمد المستيري ، المصدر السابق،ص٢٦٥ .

[٥٤]– نغم اكرم عبدالله الجميلي، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية بغداد،٢٠٠١،ص٨٣ .

[٥٥]– سمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر، شخصيات في السلطة والمعارضة من خلال شهادتهم التاريخية، ج١٣،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،نيسان ٢٠١١،ص١٧٦..

[٥٦]– سالم الحداد ، المصدر السابق،ص٢٠١، ؛ محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة ، ص٤١١ .

[٥٧]– طه حميد حسن العنبكي ، تطور الحرّكة الدستوريّة والديمقراطية في تونس ١٩٨٧–٢٠٠٠، ص٨٣.

[٥٨]– نعم اكرم عبدالله الجميلي، المصدر السابق،ص٨٣ .

[٥٩]– صحيفة االسفير، (لبنان) ، العدد٢٤٩٥ ،نيسان ١٩٨١ .

[٦٠]– طه حميد حسن العنبكي ، تطور الحرّكة الدستوريّة والديوقراطية في تونس ١٩٨٧–٢٠٠٠، ص٨٣.

[٦١]– نغم اكرم عبدالله الجميلي، المصدر السابق، ص٨٤ .

[٦٢]– صحيفة الجمهورية ،(القاهرة)، عدد ٩٥١٥، ٦ كانون الثاني ١٩٨٠ ؛ صحيفة الوطن(الكويت) العدد ٢٣٨٦،٣٠ اب ١٩٨١

[٦٣]– ولد راشد الغنوشي سنة ١٩٤١ بقرية الحامة بالجنوب التونسيّ،تلقى الغنوشي تعليمه الابتدائي بالقرية، ثم أنتقل إلى مدينة قابس، ثم إلى تونس العاصمة، حيث أتم تعليمه في جامع الزيتونة. أنتقل بعد ذلك إلى مصر لمواصلة دراسته، خصوصا وأنّه كأنّ من المعجبين بتجربة عبد الناصر القومية، لكنه لم يستقر بها طويلا، وأنتقل إلى دمشق في سوريا، حيث درس بالجامعة، وحصل على الإجازة في الفلسفة، وهناك بدأت تتبلور المعالم الأولى لفكره الإسلامي،أنتقل راشد الغنوشي إلى فرنسا لمواصلة الدراسة بجامعة السوربون، وبموازاة الدراسة بدأ نشاطه الإسلامي وسط الطلبة العرب والمسلمين، كما تعرف على جماعة الدعوة والتبليغ، ونشط معها في أوساط العمال المغاربة، في نهاية الستينات عاد الغنوشي لتونس وبدأ نشاطه الدعوي وسط الطلاب وتلاميذ المعاهد الثأنّوية، الذين تشكلت منهم حركة الاتجاه الإسلامي المعروفة بالنهضة،حوكم الغنوشي سنة ١٩٨١ بسبب نشاطه الدعوي والسياسيّ منها وقد حكم عليه بالسجن ١١ عاما. ينظر راشد الغنوشي ، من تجربة الحرّكة الاسلامية في تونس ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، تونس.(د–ت).

[٦٤]– صحيفة الحوادث، (لندن)، العدد١٣٣٠، ٣٠ نيسان ١٩٨٢ .

[٦٥]– سالم لبيض ، الدولة واحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس،المجلة العربية للعلوم السياسيّة ، العدد ٢٧، ٢٠١٠، ص١٢.

[٦٦]– مهدي جرادات،الأحزاب والحرّكات السياسيّة في الوطن العربي ،دار اسامة ، الاردن، ٢٠٠٦، ص٧٦.

[٦٧]– مجلة النهار العربي والدولي، (باريس)، العدد١٨٠، ١٣تشرين الأول ١٩٨٠.

[٦٨]– شفيق عبد الرزاق السامرائي ، المصدر السابق، ص٧٩.

[٦٩]– نقابي ومناضل دستوري،ولد في كانون الثاني ١٩٢٦ بالمكنين من اب كان تاجراً صغيراً، زاول تعليمه بالمعهد الصادقي ،إذ ترأس الشبيبة المدرسية، وتحول لفرنسا للدراسة الجامعية ،واصبح سنة ١٩٤٥ رئيساً لشعبة الحزب الحرّ الدستوريّ الجديد بباريس،عاد مضطراً إلى تونس سنة ١٩٤٨ قبل أنّ ينهي تعليمه، وعمل استإذاً بالتعليم الثانوي بمعهد سوسة ،وتدرج بالمناصب الادارية حتى تم انتخابه عضواً في المجلس التأسيسي،وفي اولى جلساته في نيسان ١٩٥٦،أنتخب احمد بن صالح نائبا اول لرئيس المجلس الحبيب بورقيبة ،وعين رئيس لجنة اعداد الدستور،كما كأنّ كاتب دولة للصحة العمومية في اول حكومة شكلت في العهد الجمهوري ،ومن ذلك التاريخ وحتى عزله سنة ١٩٦٩تحمل بن صالح عدة مناصب وزارية ،ولاسيّما وزارة الاقتصاد في الستينات ،إذ كان المسوؤل الأول على مايعرف بتجربة التعاضديات .ينظر عميرة علية الصغير، قياديون نقابيون في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني، مجلة روافد ،(مجلة المعهد الاعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية)، العدد ٢ ، ٢٠٠٧، ص١٤.

[٧٠]–وهي تجربة تم تطبيقها في تونس في مرحلة الستينيات، المسؤول عنها احمد بن صالح وزير الاقتصاد أنذاك ، ويتلخص برنامجه الذي تم بموافقة الحزب والحكومة، في تدخل الدولة لتطوير وتنظيم القطاعات الاقتصادية في الصناعة والتجارة والفلاحة، ولكنها تجربة حكم عليها بالفشل من قبل بورقيبة نفسه سنة ١٩٦٩. للمزيد ينظر مجموعة الحقيقة التونسيّة، النظام البورقيبي(الازمة السياسيّة والاقتصادية)،دار ابن خلدون ،تونس ،١٩٨٠،ص٣٨.

[٧١]– سالم لبيض ، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس ، ص١٣.

[٧٢]– فايز سارة ، الأحزاب والحرّكات السياسيّة في تونس ١٩٣٢–١٩٨٤،مكتب الخدمات الطباعية ، دمشق، ١٩٨٦، ص٧٤.

[٧٣]– سالم لبيض ، الدولة واحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس، ص١٣.

[٧٤]– شفيق عبد الرزاق السامرائي ، المصدر السابق، ص٧٩.

[٧٥]– توفيق المديني ، المعارضة التونسيّة نشأتها وتطورها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠١، ص٢١١.

[٧٦]– فايز سارة ، المصدر السابق، ص١٣٨.

[٧٧]– الهادي التيمومي،دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي،مجلة المستقبل العربي ،عدد٧٢،شباط،١٩٨٢،ص١٠١.

[٧٨]– سالم لبيض ، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس، ص١٦.

[٧٩]– محاولة لتغيير نظام الحكم في تونس، تمت في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٢ ، اشترك في القيام بها مجموعة من العسكريين والمدنيين، فجمعت اكثر من اتجاه واكثر من جيل ،تتعلقاسبابها باستغلال بورقيبة للشرعية النضالية ليتحول إلى "حاكم مستبد سخر الدولة وأجهزتها لبناء شخصية أسطورية ملهمة مستخفا بالشعب وقدراته وقيمه مشككا في إمكانياته ما شكل مقدمة للقضاء على مكونات المجتمع المدني، فضلا عن ما آلت اليه معركة بنزرت التي وقعت في تموز سنة ١٩٦١ التي راى فيها منظمو المحاولة الانقلابية عملية فاقدة للمبررات الموضوعية وللحسابات السياسيّة الدقيقة لاسيّما وأنّ الرئيس الفرنسي "ديغول" كأنّ قد وعد بالجلاء عن بنزرت بمجرد الانتهاء من مشكلة الجزائر ،إلا أنّ بورقيبة اختار الزج بآلاف

العسكريين والمتطوعين في معركة غير معدة سلفا وغير متكافئة عسكريا انتهت بسقوط ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ من الشهداء. شارك في المحاولة طرفين رئيسين هما العسكريين والمدنيين، أما العسكريون فعددهم سبعة أما المجموعة المدنية، فقد قدر عددهم بعشرين شخصا ،إلا أنّ المحاولة فشلت بسبب الرغبة التي أبداها العسكريون في الانفراد بالعملية الانقلابية وبالتالي تأجيلها وما صاحب ذلك من وشاية أحد الضباط الصغار، مما ادى إلى الفشل التام في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في إزاحة "بورقيبة" من هرم السلطة. للمزيد ينظر سالم البيض ، الازمات الاجتماعية والسياسيّة ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الثانية ، العدد ١٨، شباط ٢٠٠٥، ص٢٢١.

(٨٠)–توفيق المديني ، المعارضة المصدر السابق، ص٢١٥ .

(٨١)– سالم لبيض ، الدولة واحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس، ص١٦.

(٨٢)– مجلة المستقبل ،(باريس) ،العدد٢٤٠، ٢٦ ايلول ١٩٨١.

(٨٣)– المجلة التاريخية المغاربية ، سمنار مع المنجي الكعلي، السنة ٣٨، الاعداد ١٤٣–١٤٤، تشرين الأول وتشرين الثأنّي، ٢٠١١ ، ص١٩٩ .

(٨٤)– محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص٤٦٨ .

(٨٥)– صحيفة الرأي ،(الاردن) عدد ٤١٩٦، ٢١ كانون الأول١٩٨١.

(٨٦)– محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص٤٦٨ .

(٨٧)– مجلة الحوادث (لندن)،العدد ١٣٣٠ ،٣٠نيسان ١٩٨٢.

(٨٨)– الطاهر بلخوجة ، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٨٩)–صحيفة الانباء،(الكويت)، العدد٣٣٧٢، ١٤ايار١٩٨٥.

(٩٠)–الطاهر بلخوجة ، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٩١)–حازم صباح أحميد الدوري،صراع الهوية الوطنية في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة إلى كلية العلوم السياسيّة –جامعة بغداد،٢٠٠٤ م، ص١٥٤ .

(٩٢)– مجلة كل العرب،(باريس)، العدد ٦٧، ٧ كانون الأول ١٩٨٣ .

(٩٣)– صحيفة الراي ، (الاردن)، العدد ٤١٩٦، ٢١ تشرين الثاني ١٩٨١.

(٩٤)– احمد المستيري ، المصدر السابق، ص٣٤٨.

(٩٥)– محمد الهاشمي عباس، المصدر السابق، ص٤٦٩ .

(٩٦)– المصدر نفسه، ص٤٦٩.

(٩٧)– عبد الجليل بوقرة ،النظام البورقيبي الصعود والانحدار(١٩٥٦–١٩٨٧)، الدار المغاربية للطباعة، تونس،٢٠١٢، ص٨٣ .

(٩٨)–اعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس وفي المغرب العربي ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد اديناور ،تونس ،شباط ٢٠٠٩ ، ص٢٠٧ .

(٩٩)– الطاهر بلخوجة ، المصدر السابق، ص٣٠٦ .

(١٠٠)– مقابلة مع ادريس قيقة اجراها الصافي السعيد في باريس ١٩٨٧ نقلاً عن الصافي السعيد ، المصدر السابق، ص٣٦٤ .

(١٠١)– سالم الحداد، المصدر السابق،ص٢٠٢.

(١٠٢)– الباجي قائد السبسي ، المصدر السابق ،ص٢٠٩.

(١٠٣)– محمد مزالي، نصيبي من الحقيقة ، ص٤٣٢ .

(١٠٤)– عبد الجليل بوقرة، النظام البورقيبي الصعود والانحدار ١٩٥٦–١٩٨٧،ص٨٣.

(١٠٥)– عمر الشإذلي، المصدر السابق، ص٢٨١،٢٨٠ .

(١٠٦)– محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة، ص٤٣٩ .

(١٠٧)– سالم الحداد ، المصدر السابق، ص٢٠٢ .

(١٠٨)– عمر الشإذلي، المصدر السابق، ص٢٨٠–٢٨١ .

(١٠٩)– المجلة التاريخية المغاربية ، سمنار مع المنجي الكعلي، ص٢٠٠ .

(١١٠)–– سالم الحداد ، المصدر السابق، ص٢٠٢ .

اولا:الكتب العربية.

١. احمد المستيري، شهادة للتاريخ (ذكريات وتأملات ١٩٤٠–١٩٩٩)، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠١١.

٢. أسعد عبد الرحمن،الإنماء السياسي في التجربتين الناصرية والبورقيبية، لبنان، دار المثلث للتصميم والطباعة والنشر، ١٩٨١.

٣. امحمد مالكي ، الدولة في المغرب (الارث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية)،المطبعة الوطنية ، مراكش، ٢٠٠١.

٤. توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠٠١.

٥. الحبيب بورقيبة،تونس في افريقيا، مطبعة العمل ،تونس ،١٩٧٣.

٦. راشد الغنوشي ، من تجربة الحركة الاسلامية في تونس ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، تونس.(د–ت).

٧. سالم الحداد ، الحركة النقابية في تونس بين الاستقلالية والتبعية (الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام ، ج٢، جريدة الشعب، تونس،٢٠١١.

٨. الصافي سعيد،الحبيب بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس، بيروت ، ٢٠٠٢.

٩. الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة(سيرة زعيم) ، الدار الثقافية للنشر، مصر، ١٩٩٩.

١٠. عبد الجليل بوقرة ،النظام البورقيبي الصعود والانحدار(١٩٥٦–١٩٨٧)، الدار المغاربية للطباعة، تونس،٢٠١٢.

١١. علي البلهوان، تونس الثائرة، المطبعة العالمية،القاهرة، ١٩٥٤.

١٢. عمر الشاذلي، بورقيبة كما عرفته، تعريب علي حمرون واخرون ، دار سمباكت(simpact) للطباعة ، تونس، ٢٠١٣.

١٣.فـايز سـارة ، الاحـزاب والحركـات السياسـية فـي تـونس ١٩٣٢-١٩٨٤،مكتـب الخـدمات الطباعيـة ، دمشـق، ١٩٨٦.
١٤.لـؤي بحـري ، تطـور الحركـة الوطنيـة التونسـية منـذ الحمايـة حتـى الاسـتقلال ، مراجعـة عبـد المجيـد العلـوجي ، شركة دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٥ .
١٥.مجموعـة الحقيقـة التونسـية، النظـام البـورقيبي(الازمـة السياسـية والاقتصـادية)،دار ابـن خلـدون ،تـونس ،١٩٨٠.
١٦.محمـد الهاشـمي عبـاس، بورقيبـة ونـويرة(ذكريـات ومـذكرات) ، ج٢-٤، ط٥، ميـديا كـوم للنشـر، تـونس، ٢٠١٠.
١٧.محمـد لطفـي الشـايبي، الهـادي نـويرة، ١٩١١- ١٩٩٣ المعهـد الاعلـى لتـاريخ الحركـة الوطنيـة ، تـونس، ٢٠٠٥ .
١٨.محمد مزالي ، نصيبي من الحقيقة ، ط١ ، دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٧ .
١٩.المنجي الكعلي ، في خدمة الجمهورية بقيادة بورقيبة، دار سراس للنشر ، تونس ٢٠١٣.
٢٠.مهدي جرادات،الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ،دار اسامة ، الاردن، ٢٠٠٦.
٢١. نجيب بن مرعي ، احداث ١٩٧٨، دار محمد علي للنشر، تونس،٢٠١١.

ثانياً:الدوريات.

أ- الصحف والمجلات

٢٢.صحيفة االسفير، (لبنان) ، العدد٢٤٩٥ ،٦نيسان ١٩٨١ .
٢٣.صحيفة الانباء،(الكويت) العدد ٣٦٣، ٣١كانون الثاني١٩٨٦ .
٢٤.صحيفة الجمهورية ،(القاهرة)، عدد ٩٥١٥، ٦ كانون الثاني ١٩٨٠ .
٢٥.صحيفة الراي ، (الاردن)، العدد ٤١٩٦، ٢١ تشرين الثاني ١٩٨١.
٢٦.صحيفة النهار العربي والدولي، العدد ٢٣٦، ٩ كانون الاول ١٩٨١ .
٢٧.صحيفة الوطن(الكويت) العدد ٢٣٨٦،٣٠ اب ١٩٨١.
٢٨.مجلة الحوادث،(لندن) ، العدد١٣٣٠، ٣٠ نيسان ١٩٨٢ .
٢٩.مجلة الدستور،(لندن) العدد ٢٢٤، ٨ اذار ١٩٨٢ .
٣٠.مجلة الدستور،(لندن)، العدد ٣٨١، ٢٤ حزيران ١٩٨٥ .
٣١.مجلة الشرق الاوسط ،(لندن) العدد ٥٨٨، ٣١ ايار ١٩٨٠.
٣٢. مجلة العربي،(باريس)، العدد ٦٧، ٧ كانون الاول ١٩٨٣ .
٣٣.مجلة النهار العربي والدولي (باريس) ، العدد١٨٠، ١٣تشرين الاول ١٩٨٠.
٣٤.مجلة النهار العربي والدولي (باريس) ، العدد ١٦٢، ٩ حزيران،١٩٨٠.

ب-البحوث والدراسات.

٣٥.جهاد عودة، الازمة السياسية والنظام التونسي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٥٢، نيسان ١٩٧٨.

٣٦.حسن ابو طالب، تجربة التعددية السياسية في تونس ، مجلة المنار، السنة ٥، العدد ٥٣، نيسان ١٩٨٩.
٣٧.سالم البيض ، الازمات الاجتماعية والسياسية ، مجلة علوم انسانية ، السنة الثانية ، العدد ١٨، شباط ٢٠٠٥.
٣٨.سالم لبيض ، الدولة واحزاب المعارضة القانونية ...اية علاقة؟حالة تونس،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٧، ٢٠١٠.
٣٩.شفيق عبد الرزاق السامرائي، الاحزاب السياسية في العالم العربي ، مجلة المنار، السنة٦، العدد ٦٧، تموز ١٩٩٠.
٤٠.عميرة علية الصغير، قياديون نقابيون في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني، مجلة روافد ،(مجلة المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية)، العدد ٢ ، ٢٠٠٧.
٤١.المجلة التاريخية المغاربية ، سمنار مع المنجي الكعلي، العام ٣٨، الاعداد ١٤٣-١٤٤، تشرين الاول وتشرين الثاني، ٢٠١١ .
٤٢.الهادي التيمومي،دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي القومي العربي في المغرب العربي،مجلة المستقبل العربي ،عدد٧٢،شباط،١٩٨٢.
٤٣.هيفاء محمد احمد، حياة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في كلمات، مجلة اوراق افريقية ، السنة الثانية، العدد٣٣، نيسان ٢٠٠٠.

ثالثاً:رسائل الماجستير.

٤٤.حازم صباح أحميد الدوري،صراع الهوية الوطنية في تونس، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد،٢٠٠٤ .
٤٥.حسن زغير حزيم ،الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٣٣-١٩٨٧)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد –كلية الآداب ،٢٠٠٣.
٤٦.طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسي التونسي ١٩٥٦-١٩٨٧،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، تموز١٩٩٢.

٤٧.نغم اكرم عبدالله الجميلي، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس، رسالة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية بغداد،٢٠٠١.

رابعاً:المؤتمرات والسمنارات.

٤٨.اعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،تونس ٢٠٠١.

٤٩.اعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات البورقيبية حول دولة القانون واتخاذ القرار في تونس وفي المغرب العربي ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد اديناور ،تونس ،شباط ٢٠٠٩.

٥٠.سمنارات الذاكرة الوطنية وتاريخ الزمن الحاضر، شخصيات في السلطة والمعارضة من خلال شهادتهم التاريخية، ج١٣،منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، نيسان ٢٠١١.

خامساً:الموسوعات.

٥١.عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة،ج٣،ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،١٩٩٣ .